ضرار بن عمرو بين أهل الحديث وأهل الكلام

Dhirar ibn Amr between the people of Hadith and the Ahl al-Kalam

10.35781/1637-000-115-004

الباحث الأول: د. عبد الحميد الشيش*
الباحث الثاني: د. عبد السلام أحمد أبو سمحة**

*أستاذ مشارك في الحديث النبوي وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر
**أستاذ مشارك في الحديث النبوي وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

ملخص البحث:

يُعدّ ضرار بن عمرو من العلماء المتقدمين الذين اشتهروا بآرائهم العقدية، حتى انتسب له قوم فصارت باسمه فرقة (الضرارية)، وكانت له مناظرات عديدة مع خصومه، والتي كانت بشكل أساسي فيما يتعلق بعلم الكلام والرد على الفرق، وقد تبيّن لنا أن كتاب ضرار بن عمرو (التحريش) -وهو الوحيد الذي وصل من مؤلفاته-؛ له تعلّق بعلمَي العقيدة والحديث، فمن جهة هو يتحدث عن الفِرق واستدلالاتها، ومن جهة يُعدّ كتابه أقرب لعلم (مختلف الحديث) بادعاء التعارض بين الأحاديث بعضها مع بعض، ولكن بالرغم من هذه الأهمية والمكانة، وبالرغم من ثبوت نسبة الكتاب له؛ إلا أن المستغرب عدم ظهور اسم هذا الكتاب في كتب العلماء ممن جاء بعده، ولذا فقد جاء هذا البحث ليبرز كيف تناول كل من علماء العقيدة وعلماء الحديث التعريف بضرار بن عمرو وبعقائده، وبيان مكانته في مؤلفاتهم العقدية والحديثية، ليتبيّن لنا أن علماء العقيدة نقلوا آراءه في العديد من مؤلفاتهم، لكن لم يتطرقوا لنقل ما أورده في كتابه التحريش؛ بل كل ما نُقل عنه من خارج هذا المؤلف الوحيد الذي وصلنا، في حين أن علماء الحديث تجاهلوه وتجاهلوا كتابه، بالرغم من خطر الكتاب والاتهام المباشر لبعض من اعتمد على الحديث، والادعاء أن التعارض في الأحاديث كان سببا في فرقة الأمة.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل، علوم الحديث، علم الكلام، التحريش، ضرار بن عمرو.

ISSN : 2410-1818

Dhirar ibn Amr between the people of Hadith and the Ahl al-Kalam

Dr. Abdulhamid ALSIS
Dr. Abdelsalam A. M. Abu Samha

Abstract

Dirar ibn Amr is considered one of the early scholars known for his theological views, to the extent that a group attributed to him became known as the "Dirariyyah" sect. He engaged in numerous debates with his opponents, primarily concerning theology and refuting various sects. It has become evident that Dirar ibn Amr's book *Al-Tahreesh*—the only surviving work attributed to him—pertains to both the fields of theology and Hadith studies. On one hand, it discusses sects and their reasoning, and on the other, it is closely related to the science of *Mukhtalif al-Hadith* (the study of reconciling apparently conflicting Hadiths), as it claims contradictions among Hadiths.

Despite the significance and status of this work, and the confirmed attribution of the book to him, it is surprising to find a discrepancy between the expected scholarly treatment of Dirar and his book and the actual reality of their approach. This study highlights how theologians and Hadith scholars addressed Dirar, his beliefs, and his book in their respective fields. The research reveals that theologians extensively cited his views in their writings but did not reference the content of *Al-Tahreesh*, relying instead on other sources attributed to him outside this sole surviving work. Meanwhile, Hadith scholars largely ignored both him and his book, despite its dangerous implications and its direct critique of those who rely on Hadith, as well as its claim that contradictions in Hadiths were a cause of division within the Muslim nation.

Keywords : Jarh and Tadil – Criticism and Praise, Science of Hadith, Science of Kalam, Al-Tahrish , Dirar bin Amr

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

لقد أرسل الله رسوله بالدين الحق -الإسلام- الذي جعله خاتمة الرسالات، وأنزل عليه القرآن للهداية ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا))[الإسراء: 9]، وأمره سبحانه تعالى بإبلاغ الناس ثم البيان ((وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) [النحل: 44]، فما تركهم إلا وقد أتم الرسالة وبلغ الأمانة.

ولم يكن الناس تجاه هذه الرسالة على موقف واحد، فمنهم من آمن وصدق وعمل، ومنهم من أنكر فكفر، والذين آمنوا لم يكونوا على مستوى واحد في الفهم والاستنباط، فالعقول متفاوتة، كما أن قوة الإيمان ورجاحة العقل مختلفة، فنشأت الآراء بسبب الاجتهاد في فهم النصوص وتأويلها، سواء في الفقه أو العقيدة، وكان من آثار ذلك ظهور الفرق الإسلامية المتعددة، وقد أخذت كل فرقة بالعمل على الدفاع عن آرائها، والاستدلال على صدق اجتهاداتها، فبرز في كل فرقة علماؤها، واشتهر في كل طبقة أعلامها، وتنوعت طرق استدلالاتهم بين المناظرة أو التأليف أو دروس العلم.

ومن الأعلام الذين برزوا في تاريخنا الإسلامي (ضرار بن عمرو) الذي كان له دور بارز في زمانه، ومكانة بين أقرانه، وكانت لآرائه التأثير الكبير على خصومه وأتباعه، فتأثر به العديد فكانوا فرقة تسمت باسمه (الضرارية)[1]، وتناقل خصومه آراءه بالرد والمحاججة، فكثر النقل عنه في مسودات كتب الفرق والردود، وذكره أهل العقيدة والفرق والتراجم، ولكن أصاب كتبه ما أصاب آلاف المصنفات لعلماء القرون الأولى، فاختفى جلّ مؤلفاته ولم يسلم منها غير كتاب وحيد وهو (التحريش)، وهو كتاب يتعلق بالفرق وآرائها واستدلالاتها بالنصوص (قرآن وحديث)، والكتاب كذا متعلق بعلم الحديث، فهو ينقل عشرات المرويات الحديثية كأدلة لتلك الفرق ومستندا لتلك الآراء، وهو يعارض بين المرويات المختلفة، فبات كتابه أقرب لما يسميه علماء الحديث (مختلف الحديث).

إشكالية البحث:

استنادا لما تقدم؛ فقد ظهرت عدة أسئلة علمية بحاجة لأجوبة، وهذه الأسئلة هي أساس إشكالية هذا البحث؛ وهي: كيف كان رأي كل من علماء العقيدة وعلماء الحديث في هذا الرجل؟ وما تأثير عقيدته على ما وصفوه به؟ وما المكانة التي احتلها عند كل منهما؟ وكيف كان ردهم على كتابه الخطير وما تضمنه، سواء الآراء العقدية، أم ما ذكره من المرويات وادعائه تعارضها؟

من هنا جاءت دراستنا هذه تستعرض ذلك كله، فهي تستهدف الإجابة على تلك الأسئلة.

---

1 أبو منصور الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص67، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2، 1997م.

ISSN : 2410-1818

منهج البحث:

هذا وقد اعتمدنا في بحثنا هذا المناهج الآتية:

1- المنهج الاستقرائي لما ورد في أبرز كتب هؤلاء.

2- ثم اعتماد المنهج التحليلي لما ورد فيها من آراء حول موضوعنا، والتدقيق في طريقة تناولهم له ولآرائه.

3- كذلك المنهج المقارن، بعرض الأقوال بعضها ببعض، مع الاستنباط منها ما اجتهدنا في فهمه وإبرازه.

4- وأخيرا اعتمدنا المنهج الوصفي، ولاسيما في تقسيم البحث وعنونته.

هيكلية البحث:

بعد المقدمة قسمنا البحث إلى ثلاثة مطالب:

في المطلب الأول: رأينا أن يكون تمهيدا للبحث بالتعريف بضرار بن عمرو؛ حيث أننا لم نقف على من أفرد ذلك، ولا جمع ما يتعلق بالتعريف به وحياته، فجمعنا ما لم نجده مجموعا عند من سبقنا.

ثم جاء المطلب الثاني: الذي رأينا أن نخصصه للتعريف بآثاره، ولاسيما التعريف التفصيلي بكتابه الوحيد الذي وصلنا (التحريش) وذلك من جانبين؛ أولا وصفه العام والفكرة التي قام عليها هذا الكتاب، ثم تأثير الكتاب في المصادر العقدية والحديثية، كل في نقطة مستقلة.

وفي المطلب الثالث: فصَّلنا في ذكر آرائه العقدية، ولكثرتها فقد انتقينا أبرزها، مع توضيح موقعه عند علماء الكلام، وموقف هؤلاء منه ومن فرقته، ثم موقف علماء الحديث.

هذا ونسأل الله أن نكون قد وفقنا لتحقيق أهداف هذا البحث العلمية، وأن يفتح أبوابا بحثية أخرى اقترحناها في ثنايا البحث وأكّدنا عليها في الخاتمة، وما التوفيق إلا من عند الله.

المطلب الأول: التعريف بضرار بن عمرو

لم ينل ضرار بن عمرو نصيبًا كبيرًا من الترجمة في الكتب التي وصلت إلينا، فالمعلومات التي وصلتنا في ترجمته لا تتناسب مع المكانة التي وصلها والتي تحدثت تلك الكتب نفسها عن مكانته العلمية الكبيرة، لكننا نحاول إجالة النظر في هذه المعلومات القليلة، ثم استنباط ما يساعدنا للتعريف به، وتوظيفها للكشف عن جانب من تاريخه وحياته.

أولا: اسمه ونسبه ولقبه

شحت علينا الموارد في هذا؛ فلم تورد أكثر من اسمه واسم أبيه، أما بقية نسبه فلم نجد من تعرض له، إلا ما كان جهة نسبته؛ فقد ذكره بعضهم منسوبا بأنه "الغطفاني"[2]، وبعضهم نسبه مكانيًا إلى

2) ابن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة، 4 / 55؛ وينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، 1382 هـ - 1963 م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2/ 328.

ISSN : 2410-1818

الكوفة[3]. وأما ما كان من جهة لقبه؛ فلقّبه العقيلي بالقاضي[4]، وقد كنّاه ابن النديم "أبا عمرو"[5]، أما النسبة العقدية فقد نسبه البعض لاعتزال، وهي مسألة سنتناولها في ثنايا البحث إن شاء الله.

وعليه يمكن جمع هذه المعلومات ليكون التعريف الكامل له بأنه: **أبو عمرو ضرار بن عمرو القاضي الغطفاني الكوفي**. ولم نقف على من سبق بتجميع هذه المعلومات على نحو ما فعلنا في تعريفه.

ثانيا: وفاته.

لم نتحدث عن سنة ولادة ضرار بن عمرو؛ وذلك لأنها مجهولة، حيث لم يذكرها أي من المصادر التي بين أيدينا ولا إشارة، أما تاريخ وفاته فقد ذكره بعض من ترجم له مع اختلاف بينهم في تحديد السنة.

فقد أورد الذهبي قصة عن هدر دمه بسبب بعض آرائه، وأنه هرب بسبب ذلك، ثم نقل: "قالوا: أخفاه يحيى بن خالد عنده حتى مات. قلت: هذا يدّل على موته في خلافة الرشيد"[6]، فالذهبي لم يحدّد سنة الوفاة هنا؛ لكنه جعلها في خلافة هارون الرشيد، وهارون الرشيد توفي سنة (193 هـ)[7]. وقريبا من هذا التاريخ حدّد الزركلي وفاة ضرار بأنها نحو سنة (190 هـ)[8]، ولكنه لم يبين لنا مستنده في هذا التحديد، أما الصفدي فقد أبعد في تاريخ وفاته فقال عنه: "ضرار بن عَمْرو المعتزلي ... توفّي فِي حُدُود الثَّلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ"[9]، وهذا تاريخ بعيد جدا عن عصر هارون الرشيد.

وبين التاريخين تباينا كبيرا، ومع استبعادنا للتاريخ الذي ذكره الصفدي، إلا أنه ليس بين أيدينا ما يرجح تحديد سنة الوفاة هل هي تحديدا 190 أو بعد ذلك، إذ لا تعارض بين ما حدده الزركلي، وبين ما أجمله الذهبي، حيث أنه يفهم منه أن وفاته كانت قبل 193، فليس بين أيدينا غير اختيار ذلك إذ لا يعارضه نص آخر قوي.

---

3) الرازي، فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية – بيروت، ص 69.

4) العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م، دار المكتبة العلمية – بيروت، 2 / 222.

5) ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طبعة طهران، ص 214.

6) الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد، الطبعة الأولى، 2003 م، دار الغرب الإسلامي، 5 / 738؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1985، 10 / 545.

7) ينظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى1992م، دار الكتب العلمية بيروت، 9 م 214؛ والسيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، الطبعة الأولى 2004م، مكتبة نزار مصطفى الباز، ص 218.

8) ينظر الزركلي، الأعلام، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م، دار العلم للملايين، 215/3.

9) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، طبعة :1420هـ- 2000م، دار إحياء التراث – بيروت، 16 / 210.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: ضرار بن عمرو - المتفق والمفترق.

يُعدُّ اسم (ضرار بن عمرو) من المتفق والمفترق؛ إذ تحمل لنا كتب تراجم الرجال خمسةَ أسماء ممن اتفقت في الاسم واختلف في الذات، وربما قد يحصل توهم بالخلط بين بعضهم، وفي كتب التراجم ربما نجد من يفرّق بين بعضهم بالنسبة، ولكننا نجد بعض الكتب تذكر الاسم من غير تمييز مع الآخر ولا إشارة. ونحاول هنا ذكرهم جميعًا مع الإشارة المختصرة لترجمتهم، ليحصل التمييز، وللتفريق بين المتفق ممن تسمى بهذا الاسم.

1) **ضرار بن عمرو الضبي**، من أهل الجاهلية، جاء في ترجمته: "ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد الذهلي الضبي: سيد بني ضبَّة في الجاهلية. شهد يوم القرنتين[10] ومعه ثمانية عشر من أبنائه، وهم الذين حموه من عامر بن مالك ملاعب الأسنة في ذلك اليوم، وهو أول من لقّب عامرا بملاعب الأسنة، مات قبيل الإسلام.

2) ضرار بن عمرو، يروي عن أبي عبد الله الشامي. قال البخاري: "ضِرار بْنِ عَمرو. عَنْ أَبِي عَبد اللَّهِ الشامي. رَوَى عَنه: الحَكَم أَبو عَمرو. وَفِيهِ نَظَرٌ"[11]، وفي ترجمة أبي عبد الله الشامي لم يزد البخاري أن قال: "أَبُو عَبْد اللَّه الشامي عَنْ تميم الداري، روى عَنْهُ ضرار بْن عمرو"[12].

3) ضرار بن عمرو، يروي عن أبي رافع، ولم يفرق ابن أبي حاتم الرازي بين هذا والذي قبله، بينما نجد التفريق بينهما عند البخاري. قال البخاري: "ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الأُمَمُ - قَالَهُ عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ نا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، وَقَالَ مؤمل عَنْ عَبْد العزيز عَنْ إِسْمَاعِيل عَنْ قيس عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأول أصح"[13]. وقال ابن أبي حاتم الرازي: "ضرار بن عمرو روى عن عطاء الخراساني وأبى رافع عن أبى هريرة وأبي عبد الله الشامي روى عنه الحكم أبو عمرو، والمعافى ابن عمران الموصلي وعبد العزيز بن مسلم سمعت أبي يقول ذلك"[14].

---

10) القرنتين: "موضع كانت فيه وقعة لغطفان على عامر بن صعصعة فسمي يوم القرنتين". الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538 هـ)، الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م، 1 / 272.

11) البخاري، التاريخ الكبير، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، 4 / 339، ترجمة رقم (3051).

12) البخاري، التاريخ الكبير، 9 / 49، ترجمة رقم (426).

13) البخاري، التاريخ الكبير، 4 / 340، ترجمة رقم (3055).

14) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1952، 4 / 465، ترجمة رقم (2045).

ISSN : 2410-1818

4) ضرار بن عمرو الملطي، وهذا يروي عن يزيد الرقاشي. قال الذهبي في ميزان الاعتدال: "ضرار بن عمرو الملطي، عن يزيد الرقاشي، وغيره"[15]. والذي يظهر لي أنه هو ذاته في التسلسل (2) أعلاه، فمنهم من نسبه (الملطي) ومنهم من ذكره بلا نسبة[16].

5) ضرار بن عمرو الغطفاني القاضي، وهو المقصود ببحثنا، ولا نجد له ترجمة في كتب الجرح والتعديل، إلا القليل ومنهم الذهبي حيث ترجم له بقوله: "ضرار بن عمرو القاضي، معتزلي جلد"[17]، ثم ذكر في آخر ترجمته: "قلت: هذا المدبر لم يرو شيئًا"[18]. ونجد بأن وصف الذهبي الأخير بأنه (لم يرو شيئا)؛ يدلّنا على سبب عدم وجود ترجمة له في كتب الجرح والتعديل، مع ما له من أثرٍ في نقل الأحاديث ومحاولة توظيفها في كتابه، وسنأتي على ذكر ذلك لاحقًا.

المطلب الثاني: آثاره.

سنتحدث عن آثاره من زاويتين، أولًا ما نسب له من الكتب التي صنّفها، وثانيًا: عن أحد كتبه وهو كتاب التحريش فهو الوحيد الذي وصلنا.

أولا: عموم آثاره:

ذكر بعض من ترجم لضرار أنه ترك العديد من الكتب؛ فأشار الذهبي إلى ذلك إجمالا من غير تفصيل فقال: "وضرار أكبر من هؤلاء المتعاصرين، وله تصانيف كثيرة تؤذن بذكائه وكثرة اطلاعه على الملل والنحل"[19]، وتجاهل الذهبي ذكر اسم أي كتاب من كتبه، لا العامة ولا المتعلقة بالحديث، رغم وصفه لضرار بقوله: "له مقالات خبيثة"[20]. ولم يفصح عن مقصده بالمقالات الخبيثة، ولعل ذلك يعود لآرائه المخالفة لأصول أهل السنة والجماعة، والتي سنعرج عليها لاحقا. وأشار الزركلي بنحوه فقال: "وصنّف نحو ثلاثين كتابًا، بعضها في الرد عليهم [أي المعتزلة] وعلى الخوارج، وفيها ما هو مقالات خبيثة"[21]، ولم يفصّل في أسماء كتبه ولا أنواعها.

---

15) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 328، ترجمة رقم (3952).

16) وينظر: ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد وآخرون، الطبعة الأولى، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، 5 / 160

17) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 328، ترجمة رقم (3953).

18) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 329.

19) الذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 546.

20) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 328.

21) الزركلي، الأعلام، 3 / 215.

ISSN : 2410-1818

أما ابن النديم فقد عدّد أسماء الكثير من كتب ضرار بن عمرو والتي بلغت سبعة وخمسين كتابا، وذكر أن بعضها يتكوّن من عدة كتب، ونجد أن أغلبها في العقيدة، وفي الرد على الفرق الأخرى والنصارى والفلاسفة، ولا بأس من نقل أسماء جميع هذه الكتب التي ذكرها؛ لتسليط الضوء على مكانة هذا الرجل العلمية وأثره، قال: "وله من الكتب: كتاب التوحيد، كتاب الرد على جميع الملحدين، كتاب المخلوق، كتاب تناقض الحديث، كتاب المدعوة، كتاب الدلالة على حدث الأشياء، كتاب الرد على الملحدين، كتاب يحتوي على ثلاثة عشر كتابا في الرد على المشبهة، كتاب يحتوي على ستة كتب في الرد على الملحدين، كتاب يحتوي على عشرة كتب في الرد على أهل الملل، كتاب المساواة، كتاب الخرائط، كتاب إثبات الرسل، كتاب الرد على أرسطاطاليس في الجواهر والأعراض، كتاب الأربع مسائل في الرد على أهل الأهواء، كتاب الدولتين، كتاب التحريش والإغراء، كتاب إلى من بلغ من المسلمين، كتاب الجمعة، كتاب المعروف والشكر، كتاب تفسير القرآن، كتاب الرد على الزنادقة، كتاب الوعيد، كتاب العدد المصلح، كتاب الفكر في الله على الواقفة وهو خمس كتب، كتاب الرد على المرجئة في الشفاعة، كتاب اختلاف الأجزاء، كتاب الرد على أصحاب الطبائع، كتاب الرد على النصارى، كتاب رسالة الصوفيين، كتاب اختلاف الناس وإثبات الحجة، كتاب الرد على الخوارج، كتاب القدر، كتاب الإرادة، كتاب التشبيه، كتاب المعونة في الخذلان، كتاب الأرزاق والملك والآجال والأطفال، كتاب المنقولين، كتاب الأخبار، كتاب الأسباب والعلم والنبوة، كتاب الرد على الفضيلية والمحكمة في قولهم إن الناس على الدين وإن ظهر منهم غير الحق، كتاب الرد على المرجئة في الأسماء، كتاب المنزلة بين المنزلتين، كتاب تأويل القرآن، كتاب الحكمين، كتاب آداب المتكلمين، كتاب الرد على الأزارقة والنجدات والمرجئة، كتاب الرد على الواقفة والجهمية والغيلانية، كتاب الرد على الرافضة والحشوية، كتاب الرد على من زعم أن الأنبياء اختلفت في صفة الله عزّ وجلّ، كتاب الرد على معمر في قوله إن محمدا ربّ، كتاب الإمامة، كتاب الوصية، كتاب الرد على المغيرية والمنصورية في قولها إن الأرض لا تخلو من نبيّ أبدا، كتاب الرد على الحشوية في قولها إن النبي إذا استغفر لإنسان غُفر له، كتاب الرد على من زعم أن النبي ترك من الدين شيئا وأنه كان يعلم الغيب، كتاب في أن الأسماء لا تقاس"[22].

إن الناظر في أسماء هذه الكتب لا سيما تلك التي نالت من طول التسمية ما يدل على مضمونها يُمكّنُ المستنبط من الوقوف على النقاط الآتية:

1- غلبت منهجية الرد على مصنفاته، وجاء هذا الرد على آراء الآخرين من الأديان أو الفرق، وكتب الردود هذه تتنوع بين ما يحمل في عنوانه كلمة (الرد)، وأخرى يفهم من عنوانها، كما أن هذه

22) ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص 215.

ISSN : 2410-1818

الردود منها ما هو موجه لمسألة بعينها، وأخرى عامة في نقد آراء الفرق من غير تفصيل، وجمع بعضها بين الأمرين في الرد على مسألة معينة منسوبة لفرقة معينة.

2- عالجت بعض الكتب موضوعًا عقديًا بعينه، سواء كان هذا الموضوع عامًا في عنوانه كالقدر مثلا وإثبات الرسل، أم موضوعًا معينًا منسوبًا لفرقة بعينها كالمنزلة بين المنزلتين مثلا.

3- ربما يتبادر للذهن وجود تنوع علمي في كتبه، فإلى جانب الكتب التي تحمل أسماءها عناوين عقدية واضحة؛ فإننا نجد من بين أسماء كتبه: (الخرائط، الجمعة، كتاب المعروف والشكر، التفسير)، ونظرًا للميول العقدية في التأليف؛ فيمكننا أن توقع مضامين هذه الكتب وأنها تتناول القضايا العقدية كذلك، أو تعالج تلك المسائل برؤية عقدية مؤسسة في عقل صاحبها ووجدانه.

4- التكرار في ذكر بعض الأسماء للفرق، بل في عناوين بعض الكتب، فمن ذلك (الرد على الملحدين)، وتكرر الرد على (المرجئة) وعلى (الحشوية)، وربما أن بعض هذه الكتب اختصار لأخرى، وربما الرد من جوانب مختلفة في كل كتاب.

5- أما الكتب التي لها علاقة بالحديث؛ فهي: (كتاب تناقض الحديث)، و(كتاب التحريش والإغراء)، و(كتاب الأخبار)، ويغلب على الظن كذلك أن كتابي التناقض والأخبار، يتناول الموضوع فيهما من جانب عقدي كما فعل في كتاب التحريش، ولكن هذا يثبت أن ضرار من أوائل من ألف في (مختلف الحديث)، ولكن لفقدان كتاب (تناقض الحديث)؛ فلا يمكننا الحكم على مضمونه، علما أن من أوائل ألّف في مختلف الحديث نحو الشافعي ثم ابن قتيبة لم يشيروا لكتاب ضرار.

ولابد من الإشارة هنا أننا لم نجد أي أثر لهذه الكتب التي نسبوها لضرار بن عمرو، إلا كتاب (التحريش) الذي نتحدث عنه بشيء من التفصيل، والذي طُبع منه نسخة نادرة، وأما بقية مصنفاته؛ فإما ضاعت، أو ربما لا تزال حبيسة خزائن الكتب، لكن لم نسمع بأي منها في الفهارس المنشورة، ولا أشار لأي منها من حقّق كتاب التحريش أو من تحدث عن ضرار، فربما تكون في خزائن غير مفهرسة، أو من ضمن مجلدات غير معلنة.

ولكن الأغرب من ذلك؛ أننا لا نجد من نقل عن هذه الكتب، ولا أشار لها بالتأييد أو الاعتراض، إلا ما فعله (البلخي) في كتابه المقالات -كما سنفصل لاحقا-، حيث أكثر من النقل آرائه وآراء فرقته، ومع هذا النقل إلا أن البلخي تجاهل ذكر اسم أي كتاب لضرار بن عمرو، كما تجدر الإشارة أن غالب ما نقله البلخي عن ضرار بن عمرو لا نجده في كتاب التحريش، مما يشير أن هذه الآراء منقولة عن بعض كتبه الأخرى المفقودة، وربما -وهو احتمال ضعيف[23]- أن يكون ما نقله البلخي بالرواية عن

23) لعدم وجود دليل قطعي فقد أوردته رغم ترجيحي ضعفه، وسبب ترجيحي الضعف أن غالب ما ينقله البلخي كأنه نصوص وليس مجرد آراء.

ISSN : 2410-1818

ضرار، أما بقية العلماء فكان نقلهم لآراء ضرار أقل مما فعل البلخي، وربما كان النقل إجماليا وبالمعنى.

ثانيا: كتاب التحريش[24]

نظرا لأن هذا الكتاب هو الوحيد الذي وصلنا من آثار ضرار بن عمرو؛ فلابد من إفراده ببعض التفصيل، ولأن اسم هذا الكتاب غريب لم نجد له مشابها فيحق لنا التساؤل: من أين جاءت التسمية؟ وما فكرته؟ وماذا تضمّن؟ نحاول الإجابة عن تلك الأسئلة وما يتفرع عنها في النقاط الآتية بإذنه تعالى.

1- اسم الكتاب.

اشتهر الكتاب بهذا الاسم (التحريش)، وهكذا نسبه بعضهم للمؤلف[25]، وبعضهم أضاف له كلمة (الإغراء) ليصبح (التحريش والإغراء)[26]، ومعنى التحريش كما في معاجم اللغة: هو الإغراء بين اثنين وتهييجهما وإلقاء العداوة بينهما ليقعوا ببعضهما[27]، فهو على معنى الإفساد بين القوم لإثارة الفتنة بينهم.

من هنا يتبين لنا أن كلمة (الإغراء) إنما هي من معاني كلمة (التحريش) فإما أن تكون من أصل العنوان الذي وضعه المؤلف من باب التأكيد والتفسير، أو لا يبعد أن تكون من إضافات من جاء بعده عندما نسبوه له من باب البيان لمعنى العنوان. وليس لدينا ما يرجّح أحدهما على الآخر، لأن المؤلف لم ينص في كتابه – لا في المقدمة ولا الخاتمة ولا بقية صفحاته- على التسمية لكتابه، لكن النسخة المخطوطة الوحيدة التي عُثر عليها؛ لم يكتب على صفحة عنوانها إلا كلمة (التحريش) فقط، كما أن الناسخ للكتاب ذكر في آخره: "تم كتاب التحريش بمنّ الله وتوفيقه..."[28]. وعليه فليس أمام هذا النص ما يعارضه من حيث القوة، فلذلك نتبنى اسم (التحريش) وحده في بحثنا هذا.

---

24) ينظر بحث عبد الحميد مجيد الشيش، بعنوان: (منهج إيراد الأحاديث عند ضرار بن عمرو في كتابه التحريش)، نشر في مجلة دار الفنون، كلية الإلهيات بجامعة إسطنبول، العدد 33، الجزء الثاني، ديسمبر 2022، ص 383 – 409. والبحث يتعلق فقط بالجانب المنهجي لطريقة إيراد الأحاديث ودراسة تلك الأحاديث وتصنيفها، ولم يتطرق فيه لما فصلناه في بحثنا هذا من موضوعات أخرى.

25) ينظر: أبو الحسين الخياط، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، تحقيق وتعليق د. نيبرج، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1344هـ – 1925م، ص 136.

26) ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص 215.

27) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة – 1414 هـ، دار صادر – بيروت، مادة (حرش)، 6 / 279؛ وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م، مادة (حرش) 2 / 39.

28) ضرار بن عمرو، التحريش، تحقيق حسين خانصو ومحمد كسكين، الطبعة الأولى، 1435 هـ – 2014م، دار الإرشاد، تركيا، ودار ابن حزم – بيروت، ص 145.

ISSN : 2410-1818

2- فكرة الكتاب وسبب تأليفه.

أما عن فكرة الكتاب فهي مأخوذة من كلمة التحريش التي وردت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ"[29]، وقد بنى ضرار بن عمرو فكرة كتابه منطلقا من هذا الحديث، فالشيطان هو الذي يثير المشاكل بين الناس، ويُحدث الفتن بينهم، وأدوات الشيطان في ذلك -من وجهة نظر ضرار بن عمرو- هي بعض الناس الذين يؤوّلون النصوص بحسب أهوائهم، ويوجّهونها لتوافق معتقداتهم وآرائهم.

فقد بدأ كتابه بجملة: "فإنك كتبت إليّ تسألني عن أمر الأمة، كيف اختلفت، ومن أين انقطع ائتلافها وتَشتَّت طرقها؟ وأنا مبيّن لك ذلك إن شاء الله"[30]، ثم شرع في بيان أن الله دعا عباده لاتباع أوامره، وحذرهم من الشيطان الموجود بين أظهرهم والذي يدعوهم لما يسبب هلاكهم، وأن هذا الشيطان ليس له من الأمر إلا الدعوة والتزيين للباطل، ولكن هذا الشيطان يتخذ من الناس وسيلة لدعوته الباطلة، فبعض الناس أدوات بيد الشيطان، لذلك فقد حذّر النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه منبّها من الكذابين الذين سيظهرون بعده، وأنه صلى الله عليه وسلم حذّر من الاختلاف والتفرقة، فجاء من بعد ذلك قوم اختلفوا في فهم بعض النصوص، وظهرت عدة آراء في المسألة الواحدة، وعلى رأسها مسألة: المؤمن الذي يرتكب الكبيرة؛ فتباينت أقوال الناس في أصحاب تلك الآراء، فمنهم من قال: "قد أُشكل علينا مكان المُحقّ من المُبطل منهم، ولم نشهد القوم، ولم نُكلَّف علم غيبهم، ولا جاءتنا فيه الأخبار المجتمع عليها عنهم في مُحقّهم من مُبطلهم، فاتبعنا ما فرض الله علينا فيهم إذ قال ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾[الإسراء: 36].فَوَسِعَنا الوقفُ عنهم لأصل الولاية التي كانت لهم عندنا قبل الحدث، والحدث من الكبائر ولم يتبيّن لنا حقُ المُحق من باطل المُبطل منهم، ومنهم من أكفرهم جميعا، ومنهم من تولى بعضًا، ومنهم من تولاهم جميعا، ومنهم من وقف فيهم، ومنهم من جزم الكلام فيهم، فهذا أول سبب ما اختلف فيه أهل الصلاة ومنه تشعّبوا"[31].

ونتيجة لهذا الاختلاف بين الناس قال ضرار: "ثم فزعوا في ذلك إلى من سمّوه بالفقيه ونسبوه إليه، وقد بُيّن لهم ونُهوا عنه، فابتلوا به كما ابتلى أصحاب موسى بالسامري، وأصحاب عيس ببولس والذي بعده، ورقى لهم الحديث المعروف أن رسول الله «نهى عن التحريش بين البهائم»[32]، ثم

---

29) أخرجه مسلم بن الحجاج، في كتابه الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، من حديث جابر رضي الله عنه، حديث رقم (2812).

30) ضرار بن عمرو، التحريش، ص 31.

31) ضرار بن عمرو، التحريش، ص 40 – 41؛ وينظر قبل هذا النص من مقدمة الكتاب ص 31 حتى هنا.

32) أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، في كتابه السنن، تحقيق شعَيب الأرناؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، الطبعة الأولى، 1430 هـ – 2009 م، دار الرسالة العالمية حديث رقم (2562)؛ وأخرجه أيضا: الترمذي، محمد بن عيسى، في كتابه

ISSN : 2410-1818

حرَّش -وهو عريان غير مستتر- الأمةَ بعضها على بعض"[33].

ثم شرع يذكر عددا من المسائل التي ظهر الخلاف فيها بين الفرق الإسلامية، وفي كل مسألة يفتتحها يذكر: بأن الناس من الفرقة الفلانية -ويسميها- يسألون (الفقيه عندهم) في تلك المسألة، فيبيّن لهم ما يحبون سماعه وما يوافق معتقدهم، مستندا إلى نصوص يوردها ضرار في كتابه على لسان ذلك الفقيه، بعضها من الآيات وأغلبها روايات حديثية، ثم يشرع ذلك الفقيه بتوجيه تلك النصوص بما يوافق أهواء سائليه ومعتقدهم.

حتى إذا ما ذهب هؤلاء الذين سألوه أولا، وجاء مخالفوهم إلى ذلك الفقيه ذاته معاتبين له عمّا نُقل عنه؛ أجابهم برأي مخالف لما قدّمه للسابقين، وأجاب هؤلاء بما يناقض قوله السابق ويوافق معتقد السائلين الجدد، وقد يستند هذا الفقيه أحيانا إلى ذات الأدلة التي ذكرها للمخالفين لكن بتأويل آخر، وقد يورد نصوصا جديدة كأدلة على قوله.

من هنا تظهر فكرة هذا الكتاب، وهو أن الاختلاف مردّه إلى تغليب الهوى واتباعه في تأويل النصوص بما يوافق الرأي، وأن هذا سببه التناقض في تأويل النصوص على لسان بعض من يتّبع هواه ممن أسماه ضرار بن عمرو (الفقيه)، وهذا كله مردّه إلى الشيطان الذي جعل ذلك (الفقيه) وسيلته، حيث قام بزرع الفتنة بين الناس واستعمل أسلوب (التحريش) بين المسلمين، من أجل تفرقة صفوفهم وإيقاع العداوة بينهم.

3- طبعته وتحقيقه:

طُبع الكتاب طبعة أولى بتحقيق الأستاذين (د. حسين خانصو، ود. محمد كسكين) من تركيا، وقد اعتمدا فيه على نسخة مصورة من نسخة فريدة في إحدى المكتبات الخاصة باليمن، ويمكننا أن نسجل على هذه الطبعة جملة من المآخذ؛ نجملها في النقاط الآتية:

أ. **مقدمة التحقيق:** افتقرت الطبعة إلى مقدمة وافية؛ بل جاءت مقدمة متواضعة، تخلو من دراسة فكرة الكتاب والردّ عليه، كما تخلو من عقد المقارنة التفصيلية بين ما ورد في الكتاب، وما ورد في بقية الكتب التي تتحدث عن الفرق والجماعات، من حيث الأفكار والعقائد والأدلة والحجج، وأعتقد أن هذا الموضوع يستحق أن تسجل فيه رسالة ماجستير.

ب. **تخريج أحاديث الكتاب:** جاء متواضعًا؛ فالكثير من الأحاديث في الكتاب لم تخرّج أصالة، وما تم تخريجه وقع فيه أخطاء كبيرة فيه من حيث نسبة الحديث لمواضعه في الكتب الحديثية، أو نسبته لكتب وتجاهل نسبته لكتب أولى منه، أو نسبته لكتب ذكرت الحديث بلفظ مناقض لما ورد في رواية التحريش، وغيرها من الأخطاء كثير.

الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، حديث رقم (1708 - 1709) من حديث ابن عباس، وقد رجّح الترمذي وقفه.

33) ضرار بن عمرو، التحريش، ص 41.

ISSN : 2410-1818

ج. **ضبط الألفاظ:** وقع المحققان في أخطاء في ضبط بعض الألفاظ الواردة في الكتاب، وبعض هذه الأخطاء تجعل فهم النص عسيرًا، أو جُملا لا تفهم البتة، والسبب في هذا أن التحقيق اعتمد على نسخة فريدة كما تقدم، وهي نسخة قديمة فيها تلف كبير، ومكتوبة بخط غير منقوط في أغلبه[34].

وقبل مدة صدرت طبعة جديدة للكتاب لكن باسم (الردود)[35]، منسوب إلى (عبد الله بن يزيد الفزاري)[36]، والأرجح أن هذه النسبة خطأ، وليس هذا مقام التدليل، وربما الكثير مما ورد في ثنايا بحثنا هذا يكفي لتفنيد هذه النسبة.

ثالثًا: أثر كتاب التحريش في المصادر الأخرى

كما تقدم فإن فكرة الكتاب حول توظيف النصوص -ولاسيما الأحاديث- في خدمة الخلافات العقدية، وعليه فإن الكتاب يدور بين علم العقيدة والفرق الإسلامية من جهة، وعلم الحديث ومروياته العقدية من جهة أخرى، من هنا فمن المتوقع أن يشير العلماء في كلا الجهتين إلى الكتاب، ويتناولونه بالنقد سواء بالقبول أم الرفض، أو الاستدلال بما ورد فيه، والردّ على استدلالاته وتوصيفاته، فهل تحقق هذا المتوقع؟ يناقش هذا البحث هذه المسألة من زاويتين.

الأولى: أثره في المصادر العقدية

بخلاف ما رأينا أنه يفترض أن يكون متوقعًا في تناول المصادر العقدية لهذا الكتاب؛ فإن الكتاب لم يأخذ ذلك الصدى المتوقع، والتأثير المؤمل، فمن جهة كتب العقيدة والفرق؛ فإننا رأيناهم اكتفوا بالإشارة له فقط من غير نقد لمحتواه، لا بالقبول ولا الرفض، ولا استئناسا بتقسيماته للفرق أو ما نسبه لتلك الفرق من عقائد وأفكار واستدلال، بالرغم من أن الكتاب يُعدّ من الكتب المتقدمة في هذا الميدان -أعني الفرق الإسلامية-، فمؤلفه من أهل القرن الثاني الهجري، وهو بهذا يكون

34) ينظر: رامي محمود، قراءة في كتاب التحريش لضرار بن عمرو الغطفاني، بحث منشور في مجلة كلية الإلهيات بجامعة إسطنبول، العدد 35، السنة 2016، ص 281 – 292.

35) طبع بتحقيق (عبد الرحمن السالمي؛ وويلفرد مادلونغ) طبعة بريل، -عربي إنجليزي- (Brill Academic Pub; Bilingul editon)، ألمانيا، 2014.

36) من كبار علماء الأباضية وقدمائهم، وله مؤلفات منها (التوحيد، الرد على المعتزلة، الاستطاعة، الرد على الرافضة)، نقل ابن حجر عن ابن حزم في النحل قوله: "أن الأباضية من الخوارج أخذوا مذاهبهم عنه"، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 5 / 41. ولم أجده عند ابن حزم؛ بل لم يزد ابن حزم أنه قال: "وَأقرب فرق الْخَوَارِج إِلَى أهل السّنة أَصْحَاب عبد الله بن يزِيد الأباضي الفزازي الْكُوفِي"، ابن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 2 / 89. وينظر: ابن النديم، الفهرست، ص 652؛ والخوئي، أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الخوئي، الطبعة الخامسة، 11 / 407، ترجمة (7241). وينظر: مقالة عن عبد الله بن يزيد الفزاري، بقلم: ويلفرد مادلونغ، على الرابط الآتي:

https://thehistoryofarabia.blogspot.com/2013/02/blog-post_7964.html

ISSN : 2410-1818

سابقًا للكثير ممن كتب في الفرق والجماعات.

لكن مع هذا التقدّم والسبق؛ فإننا لم نجد له ذلك الذكر الذي يتناسب مع هذا السبق، ولا يتناسب مع ما فيه من فكرة تنقض الاستدلال بالحديث وتلمز أصحابه ونقلته، ففي كتب الفرق والعقيدة وجدنا أبا الحسين الخياط يذكر كتاب التحريش هذا في كتابه (الانتصار والرد على ابن الراوندي) وذلك في معرض رده على ابن الراوندي عندما استدل بكتاب التحريش وكونه من كتب الفرق والجماعات الذين يرجعون له؛ قائلا -أي ابن الراوندي-: "لا تنس كتاب التحريش لضرار وما فيه من رواية كل فرقة لما هي عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تنس استحسان أصحابك إياه، وتسلّقهم به على فساد الأخبار، وافهم ما غزوا بهذا وما إليه جرّوا، وإذا رأيت أهل المذاهب يعيّر بعضهم بعضًا بشنيع الأقاويل فعليك بالصمت"[37]، والمتأمل في هذا النص يجد إيراد ابن الراوندي لكتاب التحريش بأنه مصدر من مصادر الفرق، وأنه مصدر معتمد من المعتزلة فقوله "استحسان أصحابك" يقصد أصحاب الجاحظ وهم المعتزلة، ويمكن القول أنه يكفي بهذا النص دليلا على سوء استعمال الآخرين للنصوص كما جاء في الكتاب، وما تضمنه من أدلة تشجع على الاختلاف والفرقة بين المسلمين، على أقلّ تقدير في تلك الحقبة التي كان فيها ابن الراوندي والجاحظ.

ويستحسن هنا أن نورد ردّ الخياط على ابن الراوندي بعد أن أورد كلامه أعلاه؛ فقد قال: "لسنا ندفع أن يكون لبعض أهل البدع أخبار شاذّة يرويها عن قوم ضعفى في تثبيت بدعهم عن رسول الله عليه السلام، ولكن لرسول الله سنن مشهورة معروفة تبطل تلك الرواية وتدفعها وتكذب الرواة لها"[(38)]، وردّ الخياط هنا لا يتضمن نفيا للكتاب وما فيه؛ لكنه في الوقت نفسه يدافع عن الحديث جملة وتفصيلا، وينقض فكرة الاستدلال ببعض الأخبار "الشاذة" التي يستدل بها أهل البدع ويروونها عن الضعفاء، والردّ على هؤلاء -كما يقول الخياط- بما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من "سنن مشهورة معروفة"، وبهذا يُقرر أن نقض استدلال أصحاب البدع بالروايات الشاذة إنما يكون بالاعتماد على السنن المشهورة المعروفة.

فابن الراوندي (ت 298 هـ)[39] عاش في القرن الثالث الهجري، والجاحظ (ت255 هـ) عاش نهاية القرن الثاني ومات منتصف القرن الثالث الهجري، والخياط الذي ردّ على ابن الراوندي (ت نحو 300 هـ) عاش في القرن الثالث الهجري.

---

37) أبو الحسين الخياط، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص 136.

(38) أبو الحسين الخياط، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص 137.

39) هو: أبو الحسين أحمد بن يحيى الراوندي، نسبة إلى قرية تسمى (راوند) في أصبهان، من مشاهير الزنادقة المجاهرين بالإلحاد، سكن بغداد، وكانت له مجالس للمناظرة مع علماء الكلام، ورجح الزركلي أن وفاته سنة 298هـ. ينظر في ترجمته: ابن خلكان (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت، 1/ 94؛ والزركلي، الأعلام، 1 / 267.

ISSN : 2410-1818

ومما يستغرب له أن البلخي لم يتطرق لذكر كتاب التحريش في كتابه المقالات رغم عقده عنوانًا تحدث فيه عن الضرارية وأشهر عقائدهم[40]، وقد أكثر من النقول عن ضرار بن عمرو؛ فمنها ما يتعلق بآرائه، ومنها ما يتعلق بعقائد بعض الفرق، لكن المتأمل في هذه النقول عن ضرار يجد الكثير منها مما لا علاقة له بما حكاه ضرار في كتابه التحريش، وهذا يعني أن آراء ضرار لا تنحصر في كتابه هذا [41].

ومما يستغرب له أيضا تجاهل أب الحسن الأشعري في كتابه (المقالات) لذكر كتاب التحريش تصريحًا وتلميحًا، على الرغم مما تقدّم ذكره من خطر هذا الكتاب وأثره في زعزعة الثقة بالنصوص ولاسيما الحديث من جهة، ومن جهة أخرى ما تضمّنه من أسماء الفرق وآرائها، مع أن الأشعري قد ذكر ضرار بن عمرو في كتابه كثيرًا، ونقل آراءه في عدة مواضع من كتابه[42]؛ بل وأفرد للحديث عنه وأصحابه (الضرارية) موضوعًا فصّل فيه عن آرائهم[43].

وفضلًا عن الأشعري، وبذات السياق ذكره عدد من علماء العقيدة من غير الإشارة إلى كتابه (التحريش) ولا محتواه؛ بل جاء ذكرهم له بنقل بعض آرائه الكلامية التي خالف فيها أهل السنة والجماعة[44].

2- كتاب التحريش والمصادر الحديثية.

أما على صعيد كتب الحديث؛ فلم نجد لهذا الكتاب ذكرا عندهم، بحسب ما وقفنا عليه من الكتب وبحسب طاقتنا في البحث، لكننا محقق كتاب التحريش قال في مقدمة تحقيقه للكتاب: "يمكننا أن نقول: إن كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة من أهم الكتب لتوثيق هذا الكتاب.

---

40) ينظر: البلخي، المقالات، تحقيق حسين خانصو وآخرون، الطبعة الثانية، 2020، دار الفتح، الأردن، ص 223 – 224.

41 ولعل من الجدير بالاقتراح أن يقوم باحث مختص بالعقائد والفرق بدراسة مقارنة بين نقول البلخي عن ضرار بن عمرو وبين ما أورده في كتاب التحريش.

42) ينظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، الطبعة الثالثة، 1400هـ –1980م، دار فرانز شتايز –ألمانيا، مثلا الصفحات: 305، 328، 330، 339، 345، 359، 408، 462، 487، 515.

43) ينظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 281 – 282.

44) ينظر مثلا: الأسفراييني (ت 429هـ)، الفرق بين الفرق، ص 11، ص201، ص222، ص324، ص340؛ والأسفراييني(ت 471هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص 105؛ والشهرستاني (ت 548هـ)، الملل والنحل، 1 / 30، 90 – 91؛ وابن حزم الظاهري (ت 456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 2 / 89، 3 / 32، 92، 93، 4 / 55 – 56، 74، 146، 5/ 39، 42؛ والرازي، (ت606هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص 69؛ والذهبي(ت 748هـ)، العرش، 1 / 97؛ وابن القيم (ت 751هـ)، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، ص 58؛ والإيجي (ت 756 هـ)، المواقف 2 / 121، 3 / 516؛ والآلوسي، أبو البركات نعمان بن محمود (ت 1317هـ) ، الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، ص 57.

ISSN : 2410-1818

ويبدو أن ابن قتيبة لخّص هذا الكتاب في مقدمة التأويل عندما ردّ على اتّهامات أهل الكلام لأهل الحديث خصوصًا، مشيرًا إلى هذا الكتاب من دون أن يذكر اسمه، ولكن من المقابلة اليسيرة يفهم أنه يردّ على هذا الكتاب"[45] وفي هذا إشارة أن ابن قتيبة -وهو من أهل الحديث- استعمل الأسلوب العملي للرد على مادة الكتاب مع تجاهل متعمّدٍ لمؤلفه، وربما هذا من باب إماتة الباطل حيث شاع عند أهل العلم مقولة: "أميتوا الباطل بالسكوت عنه"، وقد رويَ بهذا المعنى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يُمِيتُونَ الْبَاطِلَ بِهَجْرِهِ، وَيُحْيُونَ الْحَقَّ بِذِكْرِهِ"[46] قال مسلم في مقدمة صحيحه: "**إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطَّرَحِ أَحْرَى لِإِمَاتَتِهِ وَإِخْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ ، وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهًا لِلْجُهَّالِ عَلَيْهِ**"[47].

ولهذا فإن المتأمل في كتاب تأويل الحديث لابن قتيبة ربما سيجد فيه أجوبة عن بعض الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ومن هنا يكون ردّ ابن قتيبة على أصل الفكرة وليس على ما قام به ضرار بن عمرو من إيراد النصوص كأدلة للفرق.

لكن بالمقابل فإن غالبية ما استدل به (الفقيه) في كتاب التحريش -بحسب تعبير ضرار وما نسبه له-؛ غير موجود في كتاب تأويل مختلف الحديث.

كما أن نظرة سريعة لكتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي؛ لا يجد أي علاقة بكتاب ضرار بن عمرو، فالأحاديث التي تناولها الإمام الشافعي هي أحاديث أحكام وقع اختلاف الفقهاء في الاستنباط منها، أو اعتمادها في أحكامهم الفقهية، وليس فيه أي حديث مما ورد في كتاب التحريش والتي تتعلق بالعقائد وآراء الفرق العقدية ونحوها.

وعليه -وكما أسلفنا- فليس للكتاب أثر واضح في كتب الحديث؛ بل تجاهلوه بالكلية.

المطلب الثالث: عقيدته

لهذا الموضوع أهميته الكبيرة لاسيما في بحثنا هذا؛ فهو متعلق به من جانبين:

- أولهما اشتهاره بعلم الكلام وآراؤه الكثيرة في فروع العقيدة ما تفرد بها أو تلك التي وافق بها غيره لاسيما المعتزلة، حتى أنه بات له أتباع انتسبوا له فصاروا فرقة تسمى (الضرارية)، وكذا لكثرة ما نسب له من آراء وكتب في هذا الميدان.
- وأما الأمر الآخر فهو ما يتعلق بآرائه العقدية والتي وجدت مساحةً كبيرةً عند كل من علماء الكلام وعلماء الحديث، لذا أفردنا الكلام عن ذلك في هذا المطلب، محاولين إبراز ذلك في ثلاث نقاط.

45) حسين خانصو ومحمد كسكين؛ مقدمة تحقيق كتاب التحريش لضرار بن عمرو، الطبعة الأولى، ص 18.

46) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، طبعة مصر، 1394- 1974، 1 / 55.

47) الإمام مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيحه، 1 / 28.

ISSN : 2410-1818

أولا : ضرار والمعتزلة

اختلفت آراء من ذكر ضرار بن عمرو في نسبته للاعتزال من عدمه، ففي الوقت الذي وصفه بذلك عدد من العلماء، نفاه آخرون، والسبب في ذلك: اختلاف الزاوية التي نُظر منها إلى آراء ضرار بن عمرو.

فممن صرّح بنسبته للاعتزال ابن حزم الظاهري حيث قال عنه: "ذهب ضرار بن عَمْرو الْغَطَفَانِي أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر"[48]، وأكد هذا الأمر في مكان آخر بقوله: "وأقرب فرق المعتزلة إلى أهل السّنة أَصحاب الْحُسَيْن بن محمد النجار وبشر بن غياث المريسي ثم أصحاب ضرار بن عَمْرو.."[49]، فهو هنا ينص أنه من شيوخ المعتزلة، كما ينص أن أصحابه من فرقهم.

وأكد الصفدي هذه النسبة بقوله: "رئيس الضرارية المعتزلة: ضرار بن عَمْرو المعتزلي إليه تنسب الفرقة الضرارية من المعتزلة كان يقول يُمكن أن يكون جميع من في الأرض مِمَّن يظهر الإسلام كافرا"[50].

لكننا في الجانب الآخر؛ نجد كبار المعتزلة يرفضون نسبته إليهم، فهذا البلخي المعتزلي بعد أن عدّد الفرق بما فيهم المعتزلة قال: "وبعد من ذكرنا صنفان ليس يقبلهما من قد بيّنا وصفه من أصناف الأمة، الجهمية أصحاب جهم بن صفوان، والضرارية أصحاب ضرار بن عمرو"[(51)]، بل نجده يصرّح بنفي علاقة ضرار بالمعتزلة عندما تحدث عن المعتزلة، فقال: إن الاعتزال "سمة لمن قال بالتوحيد والعدل ولم يعتقد من سائر المقالات ما يزيل الولاية ويوجب العداوة، وزال عمّن خالف التوحيد والعدل وإن قال بالمنزلة بين المنزلتين، هذا ضرار وأصحابه يقولون بذلك وليس تلزمهم سمة الاعتزال ولا يقبلهم أهله"[52]، فاشتراكه مع المعتزلة بالقول بالمنزلة بين المنزلتين لا يلزم أن يكون منهم؛ بل ينتفي الانتساب لهم بمخالفتهم في أهم ركن وهو التوحيد والعدل.

وهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي وهو يتحدث عن واصل بن عطاء يقول: "وكان من جملة من يختلف إليه ويأخذ منه ضرار بن عمرو، ثم خذل من بعد واعتقد الجبر، ومنه نشأ هذا المذهب وفشا بين الناس، فصنّف وصنّف أصحابه، ولما ذكرناه أخذ ابن الراوندي يشنع على أصحابنا بذكر مذاهب اختص بها ضرار بن عمرو، من حيث اختلط بأصحابنا على ما ذكرناه"[53]. وقال القاضي عبد الجبار

48) ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 4 / 55؛ وينظر: الذهبي سير أعلام النبلاء 10/ 545؛ والذهبي، ميزان الاعتدال 2/ 328.

49) ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 2 / 89.

50) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، 16 / 210.

(51) البلخي أبو القاسم، المقالات، ص 222.

52) البلخي، المقالات، ص 187.

53) عبد الجبار القاضي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد السيد، الطبعة الأولى، 2017، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ص 118.

ISSN : 2410-1818

أيضا وهو يتحدث عمن ينسب للمعتزلة القول بإنكار عذاب القبر قال: "إن هذا الأمر إنما أنكره أولًا ضرار بن عمرو، ولما كان من أصحاب واصل؛ ظنّوا أن ذلك ما أنكرته المعتزلة، وليس الأمر كذلك..."[54]. فكلام القاضي عبد الجبار ليس صريحاً في نفي نسبته للمعتزلة فحسب؛ بل يبيّن السبب في الوهم عند الذين نسبوه لهم، وهو قربه منهم أول الأمر.

ومما يؤيد ما ذكره القاضي عبد الجبار؛ قول الرازي: "الضرارية: أتباع ضرار بن عَمْرو الْكُوفِي، وكان في بَدو أمره تلميذا لواصل بن عطاء ثم خالفه في خلق الأعمال وإنكار عذاب القبر ثم زعم أَن الْإِمامة بغير القرشيين أولى منها بالقرشي"[55].

وبهذا يتبين لنا مما مرّ أعلاه؛ أن الذين نسبوه للاعتزال من جانبين، الجانب الأول مصاحبته لواصل بن عطاء مؤسس المعتزلة ورأسها، والجانب الآخر لقوله ببعض قولهم وأهمها (المنزلة بين المنزلتين)، ولكن المعتزلة أنفسهم يتبرؤون من نسبته لهم بسبب مخالفته لهم في العديد من المسائل الأخرى ويعدّون تلك المسائل أهم مما وافقهم فيه.

وممن نقل مفارقة ضرار بن عمرو للمعتزلة أبو الحسن الأشعري بقوله: "والذي فارق ضرار بن عمرو به المعتزلة قوله إن أعمال العباد مخلوقة..."[56]، ثم أورد جملة من آرائه ومن معه.

ومما يلخص الرأي فيه ما ذكره الزركلي في ترجمته له: "ضِرار بن عَمْرو الغطفانيّ: قاض من كبار المعتزلة، طمع برياستهم في بلده، فلم يدركها، فخالفهم، فكفّروه وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتابا، بعضها في الرد عليهم وعلى الخوارج، وفيها ما هو مقالات خبيثة، وشهد عليه الإمام أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجمحيّ فأفتى بضرب عنقه، فهرب، وقيل: إن يحيى بن خالد البرمكي أخفاه. قال الجشمي: ومن عده من المعتزلة فقد أخطأ، لأنا نتبرأ منه فهو من المجبرة"[57].

ومن يتأمل في كتاب التحريش؛ فإنه يجد ضرار بن عمرو قد عرّض بالمعتزلة وبعض آرائهم[58]، وفي هذا دليل واضح على مخالفته لهم، فهو يذكرهم كأي فرقة أخرى من الفرق التي اختلفت، يساوي بينها وبين أسماء فرق أخرى ذكرهم كـ(المرجئة، والخوارج، والرافضة) وغيرهم، وسيأتي بيان ما خالف المعتزلة وغيرهم في ذكر عقائده.

54) عبد الجبار القاضي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 167.

55) الرازي فخر الدين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 69.

56) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 281.

57) الزركلي، الأعلام، 215/3

58) ينظر: ضرار بن عمرو، كتاب التحريش، ص 79 – 82، 88، 114، 142.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: الضرارية وآراء ضرار

ولكن مع هذا الاختلاف حول علاقة ضرار بالمعتزلة، والتفصيل فيها وتناقضاتها؛ فقد اتفق من ترجم له أو ذكره في معرض الحديث عن الفرق والعقائد على وجود فرقة تنتسب له وهي (الضرارية)، واتفق على ذلك أهل الحديث وعلماء الكلام[59]، وضرار وفرقته هذه قد يوافقون أهل السنة في بعض الآراء، ويخالفونهم في أخرى يوافقون فيها المعتزلة، وضرار وفرقته أيضا قد يخالفون الجميع بآراء يتفرّدون بها ويرفضها أهل السنة والمعتزلة على حدّ سواء، ومن هذه الآراء:

1) **إنكار عذاب القبر:** فمن جملة آرائه التي خالف بها أهل السنة والمعتزلة معًا؛ إنكاره لعذاب القبر، وقد تقدم معنا نسبة ذلك له في كلام ابن حزم، ونقله الذهبي بقوله: "وكان ضِرار يُنْكر عذاب القبر. قاله ابن حزم"[60]، وسبقهم البلخي في ذكره فيمن أنكر عذاب القبر[61]، وكذا في كلام القاضي عبد الجبار كما تقدم[62].

2) **الإنكار الآني للجنة والنار:** ومما نسبه الذهبي لضرار قوله: "إنّ الأجسام إنّما هي أعراضٌ مجتمعة، وإنّ النّار ليس فيها حَرّ، ولا في الثلج بَرْد، ولا في العسل حلاوة، وغير ذلك. وإنّ ذلك إنّما يخلقه اللّه عند اللمس والذوق"[63]، ونقل الذهبي أيضا عن أحمد بن حنبل قوله: "شهدت على ضِرار عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه فهرب. وقال حنبل: دخلتُ على ضِرار عندنا ببغداد، وكان مشوَّه الخَلْق، وكان به الفالج، وكان يرى رأي الاعتزال، فكلمه إنسان، فأنكر الجنّة والنّار. وقال: اختلف العلماء، بعضهم قال: خلقتا. وبعضهم قال: لم يُخلَقا. فوثب عليه أصحاب الحديث، وضربوه في الدار، وخرجت وجاء السلطان، وكنت حدثا، قال أحمد بن حنبل: وهذا الكُفْر وجُحُود القرآن، قال اللّه تعالى: {النَّارُ يعرضون عليها غدوا وعشيا}. قال: فأتوا الجمحي، فشهدوا عليه عنده، فصيّر دمه هدْرًا لمن قتله، فاستخفى وهرب. قالوا: أخفاه يحيى بن خالد عنده حتى مات"[64].

ولكن لابد أن نقول هنا بأننا لم نجد لضرار بن عمرو ما يشير إلى إنكار الجنة والنار؛ بل وجدناه في التحريش يتحدث عن موضوع آخر له تعلق بالنار، فهو يصف من يقول بفناء جهنم يوم القيامة بأنه من

---

59) ينظر مثلا: البلخي، المقالات، ص 223 – 224؛ وأبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 281؛ والشهرستاني، الملل والنحل، 1 / 90– 91؛ والذهبي، تاريخ الإسلام، 5 / 739؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 545.

60) الذهبي، تاريخ الإسلام، 5 / 739؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 545.

61) البلخي، المقالات، ص 422.

62) وينظر أيضا: الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص 69؛ والإيجي، المواقف 3 / 516؛ وابن القيم، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، ص 58.

63) الذهبي، تاريخ الإسلام، 5 / 739؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 545.

64) الذهبي، تاريخ الإسلام، 5 / 739؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 545.

ISSN : 2410-1818

الافتراء على الله، ونجده يبالغ في الإنكار على القائلين بذلك ويبالغ في تكفيرهم[65]، ولذا فإن البلخي لم يذكره من ضمن القائلين بفناء الجنة والنار[66].

ومن يتمعن في كلام ضرار بن عمرو في مسألة (إنكار النار) فإننا نجده يقول بأنهما لم يخلقا بعد، وهذا صريح في الرواية المنسوبة له أعلاه، وقد نصّ البلخي بنقله هذا عن ضرار[67]. وعليه فهو لا يقول بإنكارهما جملة وتفصيلا، بل ينكر وجودهما الآن، مما يعني أنه ممن يقول بأنهما سيخلقان لاحقا، وشتان بين الأمرين، والذي أراه أن هذا الرأي متعلق بالمسألة الأولى وهي (إنكار عذاب القبر)، وبناء على ذلك فقد حكم الإمام أحمد عليه بالكفر لهذا الرأي مستندا -كما تقدم- لقوله تعالى {**النَّارُ يعرضون عليها غدوا وعشيا**} [غافر: 46].

3) **إنكار طاعة الحاكم:** ومن جملة آرائه أيضا التي نقلت عنه؛ عدم طاعته للحاكم، فمن ذلك ما نقلته بعض الكتب في قصة له مع أبي يوسف القاضي؛ حيث: "أن أبا يوسف القاضي مرّ على ضرار يوم النحر، وضرار قد ذبح وهو يسلخ، فقال له أبو يوسف: يا أبا عمرو؛ هذا الذبح قبل أن يصلي الإمام! فقال ضرار: إني كنت أظن مجالسة العلماء أدّبتك، وأي إمام ههنا فأنتظر صلاته؟!"[68].

فالقصة تبيّن بوضوح عدم اعترافه بالإمام أي الوالي، بل ونجده يستهزئ بأبي يوسف القاضي الناصح له.

4) **آراء أخرى:** نقل البلخي بعض الآراء الأخرى عن ضرار في جملة من المسائل التي تفرد بها هو وفرقته، وبسط القول فيها في مقالاته[69]، فمن هذه المسائل:

- مسألة رؤية الله يوم القيامة، فيعتقد ضرار أن ذلك يتم بحاسة سادسة[70].
- وفي أفعال العباد يرى أنها مخلوقة لله تعالى[71].

---

65) ينظر: ضرار بن عمرو، التحريش، ص 70.

66) ينظر: البلخي، المقالات، ص 422. وقد نص البلخي أن الجهمية تقول: (الجنة والنار تفنيان) ولم يذكر أن ضرارًا مؤيد لهم في هذا، ص 222.

67) ينظر: البلخي، المقالات، ص 424.

68) عبد الجبار القاضي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 216.

69) ينظر: البلخي، المقالات، في عدة مواضع منها مثلا: ص 223 – 224.

70) ينظر: البلخي، المقالات، ص 264.

71) ينظر: البلخي، المقالات، ص 338.

ISSN : 2410-1818

- وينكر وجود الصراط على جهنم يوم القيامة ويفسر الصراط المذكور في القرآن بأنه الطريق المستقيم[72].
- ويعتقد أن الدنيا لا تفنى[73].

وقد أودت به بعض هذه الآراء فحُكم عليه بسببها، وذُكِرَ في ذلك قصة الحُكم عليه وهروبه، نقلها العقيليُّ، فقد أورد القصة بسنده قال: "كَانَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَاضِيًا عَلَى بَغْدَادَ، وَكَانَ يَنْزِلُ عِنْدَ السَّيْبِ، قَالَ: فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَهِدُوا عَلَى ضِرَارٍ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ، فَقَالَ: قَدْ أَبَحْتُ دَمَهُ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقْتُلْهُ، قَالَ: فَعَزَلَ سَعِيدًا، وَأَمَرَ لِأَبِي يُوسُفَ بِمِائَةِ أَلْفٍ، قَالَ: فَمَرَّ شَرِيكٌ عِنْدَ الْجِسْرِ وَمُنَادِي يُنَادِي: مَنْ أَصَابَ ضِرَارًا فَلَهُ عَشَرَةُ آلَافٍ، فَقَالَ شَرِيكٌ: مَا يَقُولُونَ؟ قُلْتُ: يُنَادُونَ عَلَى ضِرَارٍ، فَقَالَ: السَّاعَةَ خَلَّفْتُهُ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ، أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ يُنَادُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ"[74]، وبنحوه نقل عن الذهبي[75].

ثالثًا: موقف أهل الحديث منه

تقدم أن أهل الحديث لم يذكروا كتاب التحريش ولا حتى إشارة في كتبهم -رغم ما تضمنه من أحاديث باطلة وتأويل بعيد لروايات أخرى-، وقد اجتهدنا بالبحث عنه في كافة مؤلفات أهل الحديث، ونعتقد أن ذلك التجاهل منهم لضرار بن عمرو؛ كجزء من سياسة عدم المشاركة في نشر الباطل. ويبقى السؤال مشرعًا أمام البحث العلمي الناقد: ما موقف أهل الحديث من ضرار نفسه كأحد الأعلام؟

من المعلوم أن كتب التراجم عند أهل الحديث غزيرة بتراجم الثقات والضعفاء، وفيها من حكم عليه ووصفهم أهل الحديث أهلَ البدع، ويمكننا أن نتناول ترجمة أهلَ الحديث لضرار في كتب الرجال وفق منهجين من مناهجهم فيها:

المنهج الأول: الترجمة العامة: وهي الكتب التي اعتنت بالتراجم العامة للأعلام، وغايتها ذكر من كان له أثر في الحركة العلمية بمختلف فروعها في العصور المتقدمة على صاحب الكتاب، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ ترجم الذهبي للخليل الفراهيدي[76]، ولسيبويه[77]، ولابن سينا الطبيب

72) ينظر: البلخي، المقالات، ص 423.

73) ينظر: البلخي، المقالات، ص 557.

74) العقيلي، الضعفاء الكبير، 2 / 222.

75) الذهبي، تاريخ الإسلام، 5 / 739؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 10 / 545.

76) ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام، 4 / 355؛ وسير أعلام النبلاء، 7 / 429.

77) ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام، 4 / 636؛ وسير أعلام النبلاء، 8/ 351.

ISSN : 2410-1818

الفيلسوف[78]، ولأبي الحسن الأشعري[79]، وغيرهم الكثير من أهل اللغة والفلسفة وبقية العلوم الطبيعية، فضلا عن أهل التفسير والفقه وعلم الكلام.

وفي هذا الإطار؛ فإننا نجد الذهبي يترجم لضرار بن عمرو لأنه واحد من هؤلاء الأعلام الذين كان لهم أثر في الحركة العلمية، بغض النظر عن موقف المحدثين منه ومن غيره، وقد تقدم في أول البحث توثيق ما ترجمه الذهبي لضرار بن عمرو في كتابيه (سير أعلام النبلاء)، و(تاريخ الإسلام).

المنهج الثاني: التراجم النقدية: وهي التراجم التي جاءت في ضوء الصنعة الحديثية، وغايتها بيان مرتبة الرواة جرحًا وتعديلًا لغايات الحكم على مروياتهم، وهو ما يُعبر عنه بعلم (الجرح والتعديل)، وهذا النوع من كتب التراجم لم تذكر ضرار بن عمر الغطفاني -إلا القليل مما سنذكر-، وربما يكون سبب إحجام كتب الجرح والتعديل عن ترجمته؛ لانعدام الرواية الحديثية عنه، وباستعراض سريع لهذه الكتب لا نجدهم يترجمون لمن ليس له رواية إلا لسبب، كالتفريق بينه وبين غيره من الرواة، أو أن يكون صحابيا فيبينون أن ليس له رواية[80].

وربما من الأسباب التي جعلتهم في النادر يترجمون لمن ليس له رواية؛ أن يكون لطرفة علمية، أو لشهرة المذكور، وقد رأيت الذهبي في ميزان الاعتدال يترجم لثلاثة من هذا النوع، منهم ضرار بن عمرو الغطفاني، فترجم له الذهبي بقوله: "ضرار بن عمرو القاضي، معتزلي جلد، له مقالات خبيثة"[81]، وقال في آخر ترجمته "قلت: هذا المدبر[82] لم يرو شيئًا"[83].

وممن ترجم لضرار -وهو مثال للنادر أيضا- العقيلي في ضعفائه، وقد تقدم نقلنا لترجمته في أول هذا البحث، وعقب عليه ابن حجر بقوله: "وذكره العقيلي في الضعفاء، وساق قصة أحمد بن حنبل مع هذا، ولم يذكر له رواية"[84].

---

78) ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام، 9 / 438؛ وسير أعلام النبلاء، 17 / 531.

79) ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام، 7 / 494؛ وسير أعلام النبلاء، 15 / 85.

80) ينظر مثلا: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 3 / 492، ترجمة رقم (2231).

81) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 328، ترجمة رقم (3953).

82) وصفه بـ(المدبر) ربما يعني به (الذي مضى وهلك)، أو ربما يعني به (الذي أعرض عن السنة)، وعلى أي من التقديرين فهي صفة ذمّ، وقد رأينا الذهبي يستخدمها في كتابه في وصف عدد قليل، وجميعهم من المخالفين لأصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

83) الذهبي، ميزان الاعتدال 2 / 329. وأما البقية فهم: **بيان الزنديق**، قال الذهبي في ترجمته: "وكتابنا ليس موضوعا لهذا الضرب، إذ لم يرو شيئا، وإنما أطرّزه بهذه الطُرف"، ميزان الاعتدال 1 / 357، ترجمة (1335)؛ **والحارث بن سعيد الكذاب المتنبي**، قال الذهبي: "صلبه عبد الملك بن مروان، لم يرو شيئا"، ميزان الاعتدال 1 /434 ترجمة (1621).

84) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، 2002، دار البشائر الإسلامية، 4 / 341 ترجمة (3967).

ISSN : 2410-1818

ولابد من الإشارة هنا؛ أن ما نقله العقيلي -وهو من علماء القرن الرابع- في قصة أحمد بن حنبل مع عمرو بن ضرار؛ لم نجدها عند أحد سبقه، كما أن ما نقله الذهبي عن الإمام أحمد بن حنبل وغيره في تجريح ضرار؛ لم نقف عليه عند غير الذهبي، ولا حتى في كتب أحمد بن حنبل التي وصلتنا.

ولا نقصد بكلامنا هذا أننا نشكك فيما نقلوا عن الإمام أحمد، فالعقيلي والذهبي من الثقات المؤتمنين في نقلهم، ولكن نصصنا عليه وفق منهج أهل الحديث في التثبت من سند الأقوال ونسبتها لأهلها، ومن باب الأمانة العلمية والتوثيق من المصادر المتقدمة عندما ينقل عنهم المتأخرون، وتفسيرنا لهذا الغياب في التوثيق؛ لأنه ليس جميع ما ذكره المتقدمون قد وصل إلينا، فالعديد من الأقوال -ومنها في الجرح والتعديل- نقلها المتأخرون ولم نجدها فيما وصلنا من كتب المتقدمين المنقول عنهم، فكم من كتاب ضاع أصله ولم يبق إلا بعض النقول المتفرقة في كتب المتأخرين.

ومن علماء الحديث الذين ذكروا في ضرار بن عمرو جرحًا ما ذكره عثمان بن سعيد الدارمي[85]، حيث قال في معرض ردّه على أحد المخالفين متسائلا: من زعماؤك ومن الذين تنقل عنهم؟ فيذكر بعضهم ثم يعطف عليهم: "وكذلك ضرار، ذلك الزنديق الذي تنتحل بعض كلامه، وتكنّي عنه، ... فإلى الله نبرأ مما حكيت عنهم،...، فإلى الله نبرأ مما حكيت عنهم، لَلغناء والنوح ونباح الكلاب أحسن مما حكيت عنهم"[86]، ومع أن كلام الدارمي هذا لم يرد في كتاب للجرح والتعديل ولا في نقده لأحد الروايات؛ بل هو في سياق الرد العقائدي على المخالفين، إلا أنه جرح واضح ووصف قبيح لضرار بأنه (زنديق)، ثم يزداد النقد شدة والوصف بشاعة بوصف رأيه وما نُقل عنه بأنه أقبح من (نباح الكلاب)، وكفى بهذا دليل على منزلة ضرار عنده ورأيه فيه، والدارمي من علماء الحديث المتقدمين، فهو من أهل القرن الثالث الهجري، واشتهر باشتغاله بالرد على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة.

ومما تقدم يظهر بوضوح موقف علماء الحديث من ضرار بن عمرو بسبب عقيدته المخالفة لهم، وبسبب ما ذهب إليه من آراء لا تتفق مع أصول أهل السنة والجماعة، فلذلك فإن جرحهم له ليس من منطلق قوة الضبط للحديث ومرتبته في الجرح والتعديل؛ بل من منطلق عقدي بحت وهو ما يسمى (العدالة) عندهم، والتصريح في كلامه ظاهر.

85) قال عنه الذهبي: "الإمام، العلامة، الحافظ، الناقد، شيخ تلك الديار ...، صاحب (المسند) الكبير والتصانيف...، وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهجا بالسنة، بصيرا بالمناظرة". سير أعلام النبلاء 13 / 319 – 322. توفي سنة 280 هـ.

86) الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، تحقيق أبو عاصم الشوامي الأثري، الطبعة: الأولى، 1433 هـ – 2012 م، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص 325.

ISSN : 2410-1818

وإذا كان من إضافة في هذا الإطار فإني أقول بأن الروايات التي أوردها ضرار بن عمرو في كتابه التحريش كانت غير دقيقة، فقد كثرت عنده الروايات المحرّفة، والملفّقة، فضلا عن المكذوبات[87]، وإذا نظرنا لهذا بحسب الميزان الحديثي؛ فإن ذلك يجعلنا نصنّف ضرار من جهة روايته للحديث بأن مروياته لا يُعتدّ بها، وإذا قيل بأن هذا هو سبب إعراض أهل الحديث عنه فأقول: بل أجد من الضرورة بمكان كشف عوار تلك المرويات، وتمييز الزائف منها حتى لا ينخدع بها أحد، ونضيف على ذلك أمرًا غاية الأهمية ألا وهو ندرة اعتماد أهل الحديث على روايته فقد عدنا إلى دواوين السنة؛ مسانيدها وجوامعها وسننها ومعاجمها، فلا تكاد تقف على رواية له فيها متقدمها ومتأخرها، وهذه دليل على عدم عنايته بالرواية ولا الحديث ولا حضوره مجالس المحدثين، وعدم قبول ما ورد عنه من روايات في كتابه التحريش بإجماع صنيع المحدثين وفعلهم في مصنفاتهم.

87) ينظر بحث: (منهج إيراد الأحاديث عند ضرار بن عمرو في كتابه التحريش)، عبد الحميد مجيد الشيش، مجلة دار الفنون، كلية الإلهيات بجامعة إسطنبول، العدد 33، الجزء الثاني، ديسمبر 2022، ص 397 – 400.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

يمكننا استنباط جملة من النتائج التي أوردناها في طيّات هذا البحث، منها:

1) ضرار بن عمرو الغطفاني؛ علم من أعلام الفرق الكلامية، كان له تفرد ببعض الآراء، وله أتباع كُثر، فصاروا جماعة تنتسب له تدعى (الضرارية).
2) لم يصل إلينا من كتبه شيء خلا كتاب (التحريش) والذي له تعلّق بالفرق وآرائها، ولكنه يتضمن مرويّات حديثية كثيرة، إلا أن هذا الكتاب -مع ثبوت نسبته له- لم ينل اهتماما من العلماء لا بالنقد ولا النقل عنه، سواء عند علماء الكلام أو علماء الحديث.
3) تعدّ الكثير من المرويات التي استدل بها ضرار بن عمرو في كتابه التحريش من قبيل (مختلف الحديث)، والتي أجاب عنها علماء الحديث في بعض كتب (مختلف الحديث) دون التصريح بذكر ضرار ولا الإشارة لكتابه.
4) كان لعلماء الكلام اهتمام كبير بآراء ضرار، تداولتها كتبهم بكثرة، وكانت لهم الردود الكثيرة عليها، والمعارضة بغيرها من الآراء الكلامية لمختلف العلماء.
5) لم يهتم أهل الحديث بضرار بن عمرو كثيرا، ولم يترجموا له إلا بشكل قليل، ولم يتعرضوا بالتفصيل للرد على آرائه الكلامية، ولا مروياته الحديثية، بل أجملوا وصفه بصفات تدل على التجريح القوي، ولكن التجريح ليس من زاوية ميزان الرواية الحديثية (الضبط)؛ بل ربما بسبب عقيدته (العدالة).
6) اشترك كل من علماء الحديث وعلماء الكلام بنسبة آراء عقدية تفرّد بها ضرار بن عمرو عن غيره، ومخالفته لأهل السنة فيها، مع تفاوت في مساحة النقل واستعراض تلك الآراء.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر:

1. الأسفراييني، أبو المظفر طاهر بن محمد (ت 471هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.
2. الأسفراييني، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت 429هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1977.
3. الآلوسي، أبو البركات نعمان بن محمود (ت 1317هـ) ، الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الثانية، 1399هـ.
4. الإيجي، عضد الدين، عبد الرحمن بن أحمد (ت 756 هـ)، المواقف، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
5. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت 256 هـ)، التاريخ الكبير، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
6. البلخي أبو القاسم عبد الله بن أحمد (ت 319هـ)، المقالات، تحقيق حسين خانصو وآخرون، الطبعة الثانية، 2020، دار الفتح، الأردن.
7. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت 279هـ)، جامع الترمذي والمعروف أيضا بسنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.
8. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى1992م، دار الكتب العلمية بيروت
9. ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، (المتوفى: 327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، 1952م.
10. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، 2002، دار البشائر الإسلامية.
11. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456 هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل. طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة.

ISSN : 2410-1818

12. أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت324هـ)، مقالات الإسلاميين، الطبعة الثالثة، 1400هـ -1980م، دار فرانز شتايز –ألمانيا.
13. أبو الحسين الخياط، عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي (ت نحو 300هـ)، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق الدكتور نيبرج، طبعة 1925م، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
14. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.
15. الخوئي، أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الخوئي، الطبعة الخامسة.
16. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد السجستاني (المتوفى: 280 هـ)، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، تحقيق أبو عاصم الشوامي الأثري، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
17. أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، السنن، تحقيق شعَيب الأرناؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م، دار الرسالة العالمية.
18. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 2003 م، دار الغرب الإسلامي.
19. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1985.
20. الذهبي، العرش، تحقيق محمد بن خليفة بن علي التميمي، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2003م.
21. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، 1382 هـ - 1963 م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
22. الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى: 606هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية – بيروت.

ISSN : 2410-1818

23. رامي محمود، قراءة في كتاب التحريش لضرار بن عمرو الغطفاني، بحث منشور في مجلة كلية الإلهيات بجامعة إسطنبول، العدد 35، السنة 2016، ص 281 – 294.
24. الزركلي، خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ)، الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م، دار العلم للملايين.
25. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538 هـ)، الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م.
26. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، الطبعة الأولى 2004م، مكتبة نزار مصطفى الباز.
27. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت 548هـ)، الملل والنحل، طبعة مؤسسة الحلبي.
28. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: 764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، طبعة :1420هـ- 2000م، دار إحياء التراث – بيروت.
29. ضرار بن عمرو الغطفاني، التحريش، تحقيق حسين خانصو ومحمد كسكين، الطبعة الأولى، 1435 هـ - 2014م، دار الإرشاد – تركيا، ودار ابن حزم – بيروت.
30. عبد الله بن يزيد الفزاري، الردود، تحقيق: عبد الرحمن السالمي؛ وويلفرد مادلونغ، طبعة بريل، -عربي إنجليزي- (Brill Academic Pub; Bilingul editon)، ألمانيا، 2014.
31. عبد الجبار القاضي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد السيد، الطبعة الأولى، 2017، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
32. عبد الحميد مجيد الشيش، (منهج إيراد الأحاديث عند ضرار بن عمرو في كتابه التحريش)، مجلة دار الفنون، كلية الإلهيات بجامعة إسطنبول، العدد 33، الجزء الثاني، ديسمبر 2022، الصفحات 383 – 409.
33. ابن عدي الجرجاني (ت 365 ه)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد وآخرون، الطبعة الأولى، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت.
34. العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م، دار المكتبة العلمية – بيروت

ISSN : 2410-1818

35. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
36. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية، بيروت.
37. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، الصحيح (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
38. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
39. ابن النديم، ابو الفرج محمد بن اسحاق النديم (ت 438 هـ)، الفهرست، تحقيق: رضا التجدد، تهران 1366.
40. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت430 ه)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، طبعة مصر، 1394- 1974.

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـــم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيـــم الدولـــي الورقـــي :ISSN 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2020	2021	2022	2023	2024
معامل أرسيف	0.0366	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068
معامل التأثير العربي	1.60	1.60	1.73	1.25	1.55